

المركز أمجاد للمخطوطات مجددنا في تراثنا

خدمات

بحثة

تصوير

مخطوطات

تم تصوير المقال عن طريق
مركز أمجاد للمخطوطات ورعاية الباحثين

العنوان: القاضي عياض ونظراته في منهج تحقيق المخطوط

المؤلف: د عباس أرحيلة

جهة النشر : مجلة عالم الكتب يناير - ١٩٩٥

عدد الأوراق: من صفحة ١٩ - ٢٦

ملاحظات:

KSA: (00966) 0566489234

EGY: (002) 01001133781

www.amgadcenter.com

<https://www.facebook.com/amgadcenter>

<https://twitter.com/amgadcenter>

<http://www.youtube.com/user/amgadcenter>

info@amgadcenter.com

القاضي عياض ونظراته في منهج تحقيق المخطوط



عباس أرحيلة



كلية الآداب - جامعة القاضي عياض - مراكش - المغرب

تقديم : دعا القرآن أن تكون القراءة باسم الربوبية ، وأن تكون لما يخدم منهج الله الذي ارتضى خلقه على الأرض ؛ أن يكون الباحث عن المعرفة ، لا ينشد غير الحق ، ولا ينخدع بهوى ، ولا يسترشد بفضول .
وجعل الإسلام طلب العلم فريضة ، فانتشرت المعرفة في أرجاء العالم الإسلامي . ومع توافر الورق ازداد الإقبال على طلب الكتب وتدوينها ونسخها وتداولها . وصيانة للغة الوحي ، وإثباتاً للهوية العربية الإسلامية ؛ كان العالم المسلم أحرص الناس على ضبط المادة المعرفية في حقولها المختلفة ، ولا يشك باحث في التراث العربي الإسلامي أن علماء الحديث ، في تحديدهم لأصول هذا العلم ؛ أرسوا قواعد في ضبط النصوص وتحقيقها .
وفي هذا المقال سيجد القارئ نظرات في فن تحقيق النصوص ، أوردها القاضي عياض في كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع» .

١ - عياض وكتابه الإلماع :

عياض موسى بن عياض (٤٧٩ - ٥٤٤ هـ) من مفاخر الغرب الإسلامي . تكوينه في الحديث أحله المحل الأول في الفقه المالكي في المغرب .

وقد ألف في شرح الحديث ثلاثة كتب ، هي : مشارق الأنوار ، وإكمال المعلم ، وشرح حديث أم زرع ؛ وألف في مصطلح علم الحديث كتاباً واحداً ، هو كتاب الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع (حققه السيد أحمد صقر سنة ١٩٧٠م) .

وقد لاحظ عياض أن الكتب في عصره لحقها التغيير والفساد ، وشاع فيها التحريف وذاع التصحيف ، فكان موضوع مشارق الأنوار «تحقيق نصوص» الموطأ والصحيحين ، وموضوع «إكمال المعلم» شرح لصحيح مسلم بالكشف عن أسرارهِ وبيان غامضه ومشكله ، وتقييد مبهمه ومهمله ، والتنبيه على ما وقع فيه من اختلال لبعض رواته في

٢ - أصول علم الحديث قبل عياض :

إذا كان القرآن الكريم قد تكفلت عناية الله بحفظه وصيانتِه ؛ فإن جهود علماء الحديث قد تكفلت برعاية السنة النبوية . «وقد حرروا القواعد التي وضعوها لقبول الحديث وحقوقها بأقصى ما في الوسع الإنساني احتياطاً لدينهم فكانت قواعدهم التي ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخي وأعلىها وأدقها . . .
وقلدهم فيها العلماء في أكثر الفنون النقلية . . .
وطبقوا قواعد هذا العلم عند إرادة التوثق من صحة النقل في أي شيء يرجع فيه إلى النقل» (١) وأهم من صنف في قواعد التحديث وأصوله قبل عياض :

الحديث بضرورة وضع قواعد تساعد على قراءة تلك الصحف وضبطها، ومحاولة الوقوف على الوجه البتي يرضيها لها مؤلفوها. وإذا كان الخلاف في شأن كتابة الحديث قائماً خلال العهود الأولى، فقد تقرر ت كتابة الحديث بالإجماع. وبفعل التحولات الثقافية العامة وجد طالب العلم نفسه في مطالع القرن الرابع، يواجه المخطوطات، يعاني من المقابلة بينها لتحقيق رواياتها وتخريج نصوصها، وتحديد محتوياتها، وهذا المجهود يضعنا في قلب عملية تحقيق النصوص كما أرسى أصولها علماء الحديث، وتقرر اليوم في أعمال المستشرقين والمستعربين على السواء.

والقاضي بتأليفه لكتابه **الإلام إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع** أسهم في تقريب المخطوطات من أفهام القراء، ووضع عدة أبواب في كتابه تفيد في ضبط المخطوطات وتصحيحها.

٣ - الوقوف على خط الراوي فقط :

حدد القاضي عياض وجوه أخذ الحديث النبوي في ثمانية أنواع، بها تتحقق طرق تحمل المعرفة بالسنة .
أولها : السماع من لفظ الشيخ، حين يملئ، أو يُحدِّث من حفظه أو يقرأ من كتابه.

ثانيها : القراءة على الشيخ، أو الاستماع إليه، وقد تكون القراءة من كتاب أو حفظ.

ثالثها : المناولة وذلك حين يتناول الطالب نسخة مصححة بخط الشيخ، أو كتبت عنها فأقرها، أو يأتيه الطالب بنسخة صحيحة من رواية الشيخ، أو بجزء من حديثه فيقف عليه الشيخ ويعرفه ويحقق جميعه ويجيزه له (١).
رابعها : الكتابة، ذلك أن الشيخ إذا كتب شيئاً من حديثه للطالب فقد حدثه.

خامسها : الإجازة، وهي الإذن للطالب بالمشافهة أو بالكتابة، أن يتولى رواية الحديث.

١ - الرامهرمزي (أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن المتوفى عام ٣٦٠هـ) صاحب المحدث **الفاصل بين الراوي والواعي** الذي يعد أول من صنف في هذا الفن.

٢ - والحاكم النيسابوري (أبو عبدالله محمد بن عبدالله المتوفى عام ٤٠٥هـ) وقد صنف كتابين **معرفة علوم الحديث** و **كتاب الحلل**.

٣ - وأبو نعيم الأصفهاني (أحمد بن عبدالله، المتوفى عام ٤٣٠هـ) صاحب **حلية الأولياء** وقد عمل على كتاب الحكم مستخرجاً.

٤ - والخطيب البغدادي (أبو بكر، أحمد بن علي، المتوفى ٤٦٣هـ) وقد صنف كتاباً في أصول الحديث سماه **الكفاية في علم الرواية** وآخر في آداب الرواية سماه **الجامع لأدب الراوي والسماع**.

وجاء عياض ليضع الإلام بعد أن طلب منه أن يصرف عنايته «إلى تخلص فصول في معرفة الضبط، وتقييد السماع والرواية، وتبيين أنواعها عند أهل التحصيل والدراية» فصرف عياض عنايته للتأليف في هذا الموضوع لأول مرة في المغرب، وقال مخاطباً سائله: «ولم يَعتن أحد بالفصل الذي رغبته كما يجب ولا وقفت فيه على تصنيف يجد فيه الراغب ما رغب، فأجبتك إلى بيان ما رغب من فصوله، وجمعت في ذلك نكتاً غريبة من مقدمات علم الأثر وأصوله» (٢).

ولاحظ محقق الإلام - السيد أحمد صقر - أنه جمع مواد كتابه من مؤلفات المشاركة ولا سيما للمحدث **الفاصل للرامهرمزي**، و **معرفة علوم الحديث للحاكم**، و **الكفاية في قوانين الرواية**، و **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السماع**، وغيرهما من كتب الخطيب البغدادي. وقد ذكر عياض في كتابه **الغنية** (وقد ترجم فيه لثة شيخ من أخذ عنهم رواية أو إجازة) إنه روى تلك الكتب وغيرها من كتب المشاركة في علوم الحديث (٣).

ومن المعروف أنه مع مطالع القرن الرابع الهجري، بدأ الناس يأخذون العلم من الصحف، وأحس علماء

٤ - تحقيق النص والمقابلة بين نسخه :

إن الهدف الجوهرى من التحقيق العلمى للمخطوط اليوم هو أن نقدم قراءة صحيحة له تراعى فيها الدقة والضبط وفهرسة محتوياته .

فماذا تقرر قبل عياض عن «أهل التحقيق من مشايخ الحديث وأئمة الأصوليين والنظار» ؟

تقرر «أنه لا يجب أن يحدث المحدث إلا بما حفظه فى قلبه، أو قيده فى كتابه . . حتى لا يدخله ريب ولا شك فى أنه كما سمعه» . وإذا رجع إلى كتاب يشترط ألا يرتاب فى حرف منه، ولا فى ضبط كلمة، وإن شك فى أمانة صاحبه، أو أحس بتغيير فى عبارته، لم يحز له الاعتماد على ذلك الكتاب، «إذ الكل مجمعون على أنه لا يحدث إلا بما حقق، وإذا ارتاب فى شيء فقد حدث بما لم يحقق أنه من قول النبي ﷺ، ويخشى أن يكون مغيراً فيدخل فى وعيد من حدث عنه بالكذب، وصار حديثه بالظن أكذب الحديث» (١) .

ونجد الإمام مالك لا يأخذ الحديث ممن تحدث من الكتب ولا يحفظ حديثه، قائلاً: أخاف أن يزد فى كتبه بالليل ! (٢) .

المبدأ الأول فى تحقيق النص هو الحرص على توثيقه والتشدد فى تصحيحه، ولهذا الغاية عقد عياض باباً «فى تحقيق التقييد والضبط والسماع ومن سهل فى ذلك وشدد» وأكد فيه أن «التحقيق ألا يحدث - العالم - أحداً إلا بما حقق» (٣) وأول خطوة فى التحقيق قديماً وحديثاً هي جمع الأصول المخطوطة والمقابلة بينها . وعند عياض لا يعتمد المخطوط إلا «إذا صحت المعارضة بالأصول والمقابلة بكتابات الشيخ» (٤) .

فقد روى عن زيد بن ثابت أنه قال : كنت أكتب الوحي عند رسول الله ﷺ ، وهو يملئ علي فإذا فرغت قال : أقره فأقره، فإن كان فيه سقط أقامه (٥) .

وروى عن أنس بن مالك أن الصحابة كانوا يتراجعون الحديث بينهم - كأما زرع فى قلوبهم - أي إنهم كانوا يتعارضونه مشافهة (٦) .

سادسها : الإعلام للطالب أن هذا الحديث من رواية الشيخ .

سابعها : وصية الشيخ بكتبه عند موته أو سفره لرجل .

ثامنها : الخط، وهو الوقوف على كتاب بخط محدث

مشهور يعرف خطه يصححه، وإن لم يلقه ولا سمع

منه، أو لقيه، ولكن لم يسمع منه كتابه هذا فيقال :

وجدت بخط فلان، وقرأت فى كتاب فلان بخطه (٧) .

فما وجد بخط المؤلف، أطلق عليه علماء الحديث

بعد عياض، مصطلح وجادة (بكسر الواو، مصدر

مولد لفعل وجد) .

والجادة ما أخذ من صحيفة، أي ما عثر عليه من

غير سماع ولا إجازة ولا مناوله أي الوقوف على خط

الراوى فقط، على حد تعبير عياض .

فهل تعتمد الوجادة، ويؤخذ ما فيها، أم لا ؟

يقول عياض : «اختلف أئمة الحديث والفقهاء

والأصول فى العمل بما وجد من الحديث بالخط المحقق

لإمام . . . مع اتفانهم على منع النقل والرواية به :

فمعظم المحدثين، والفقهاء من المالكية وغيرهم لا يرون

العمل به، وحكى عن الشافعى جواز العمل به، وقالت

به طائفة من نظار أصحابه . . . (٨) .

وإذا كان تقييد الحديث كتابة قد أقرته أحاديث نبوية

كثيرة، ووقع عليه الإجماع من جميع أئمة العلم، وإذا

كانت مجالات الثقافة العربية الإسلامية أصبحت تؤخذ

من المخطوطات، فإنه كان من الضروري أن تعتمد

الوجدات وذلك لتعذر شروط الرواية كما كانت مقررة فى

السابق، وكيف يتداول الناس فى زمن عياض بغير كتابة،

والحال من زمانه كما يقول - : «داعية للكتابة لانتشار

الطرق وطول الأسانيد، وقلة الحفظ، وكلال الأفهام» (٩) .

وهكذا أمام تشعب الأسانيد وطولها، وضعف

الذاكرة والقريحة، وامتداد المجال الجغرافى للعالم

الإسلامى، واتساع مجالات المعرفة، أصبح طالب

العلم مطالباً بتحقيق النصوص، وتخريجها وضبطها

على وجه يقرب من الأصل الذى كتب به أول مرة .

العارف، دون المقابلة، نعم ولا نسخ نفسه بيده، ما لم يقابل ويصحح فإن الفكر يذهب، والقلب يسهر، والنظر يزيغ، والقلم يطغى»^(١٨) وهنا يحدد عياض طريقة المقابلة حرفاً حرفاً، ويدعو إلى الاعتماد على النفس كلياً، والتسلح بالشك فيمن يثق به، كما يشك فيما خطت يده؛ لأن الإنسان تعثره عوارض النسيان والسهو وسوء النظر وآفة التصحيف.

٥ - تحديد النسخة الأم :

إذا كانت المقابلة تقتضي الوقوف عند اختلاف الروايات، فإن عياضاً عقد باباً لـ «ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك»، وأكد فيه ضرورة إتقان ذلك الضبط، ومعرفته وتمييزه، وإلا اختلطت الروايات، ووقع الاضطراب في النسخ وطالب القاضي الباحث ألا «يغل عند كثرة العلامات واختلاف الروايات تقييد ذلك أول دفتره أو على ظهر جزئه أو آخره... لثلا ينسى وضع تلك العلامات مع طول الزمن... فتختلط عليه روايته وبشكل عليه ضبطه»^(١٩) فإمام تعدد النسخ، يتم ترتيبها، وتختار واحدة منها تتخذ نسخة أصلية وعمدة، وقد اصطلح على تسميتها بالنسخة الأم، ولعل عياض أول من استعمل هذا المصطلح.

فحين تختلط الروايات، ينبغي للباحث أن يتخذ نسخة أصلاً يطمئن إليه وأولى... أن يكون الأم على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من اسمه أو حرف منه للاختصار لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات»^(٢٠) والأصل في النسخة الأم أن تكون أقرب إلى روح المؤلف، وبعد أن تعتمد أصلاً في التحقيق، ما زيد عليها وما نقص يخرج في الحاشية قصد التوثيق والتصحيح وتوضيح رموز لاختصار النسخ وهو ما يعرف اليوم بهوامش التحقيق.

وروي عن هشام بن عروة، قال : قال لي أبي أكتب؟ قلت : نعم . قال : قابلت؟ قلت لا . قال : لم تكتب يا بني . ونقل عن الأوزاعي قوله : مثل الذي يكتب ولا يعارض مثل الذي يدخل الخلاء ولا يستنجي^(٢١) . وقال الأخفش : «إذا نسخ الكتاب ولم يعارض، ثم نسخ ولم يعارض، خرج أعجمياً»^(٢٢) وعلى أي فالمقابلة ضرورية، إذ تقتضي الوقوف على اختلاف الروايات بحسب تعدد النسخ واختلافها.

والمحقق اليوم كما كان بالأمس يجمع نسخ المخطوطة ويرتبها من حيث أهميتها . ثم لابد من المفاضلة بينها، ومن البدهة أن يكون أساس المفاضلة نابع من طبيعتها وأهميتها بالقياس إلى غيرها .

ومقابلة النسخ بالأصل هي جوهر التحقيق عند القاضي عياض، فهو يقول : «وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لابد منها : ولا يحل للمسلم النقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقّق ووَكِنَ بمقابلتها بالأصل، وتكون مقابلته لذلك مع الثقة المأمون ما ينظر فيه، فإذا جاء حرف مشكل نظر معه حتى يحقق ذلك»^(٢٣) .

فالمقابلة بنسخة الشيخ إما أن تكون بمحضره، أو مع شخص آخر، أو ألا تكون المقابلة مع أحد غير نفسه، على حد تعبير عياض .

وظروف المقابلة تختلف باختلاف الأزمان والأشخاص، ولاشك أن مرحلة القرن السادس والحروب الصليبية قائمة، والمذمغولي يجتاح العالم الإسلامي ستندعم الوسائط بين النسخ وأصولها، وسيجد الباحث نفسه يقابل بغير الأصل إذا لم يتمكن منه . ومع مرور الوقت ازداد الاطمئنان إلى المعارضة مع النفس فمأذا على الباحث أن يفعل؟

يقول عياض : «فليقابل نسخته من الأصل بنفسه حرفاً حرفاً حتى يكون على ثقة ويقين من معارضتها به ومطابقتها له، ولا ينخدع في الاعتماد على نسخ الثقة

... بخلاف إذا كان إنمّا أصلحها بحكم علمه ،
ومقتضى كلام العرب» (١١٠) .

وكيف يقرأ المحقق اللفظ على الصواب ؟

أ - نقطه وشكله

يقول عياض : ... وأما النقط والشكل فهو متعين فيما يشكل ويشبهه (١١١) وقد ذهب الراهبرمزي (٣٦٤هـ) إلى أن «النقط لابد منه ؛ ولا حاجة إلى الشكل مع الإشكال وقال آخرون : الأولى أن يشكل الجميع» (١١٢) .
ورأى عياض من الناحية التربوية أن يشكل الجميع ، فالبتدئ وغير المتبحر في العلم ، لا يميز ما أشكل عما لا يشكل ، وقد يقع النزاع على لفظة بين الرواة فيبقى متحيراً (١١٣) .
فاللفظة تخرج إلى النور عندما تنقط وتشكل ، وقد ساق عياض أمثلة في الخلاف بين العلماء كان سببها اختلافهم في الإعراب (١١٤) ! .

وبه هنا إلى ضرورة ضبط الأعلام ، قائلاً : «أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس ؛ لأنه لا يدخله القياس ، ولا قبله شيء يدل عليه ، ولا بعده شيء يدل عليه» (١١٥) .
ويمثل كذلك بأبي الحوراء (بالحاء والراء) وأبي الجوزاء (بالجيم والزاي) فالأول هو ربيعة بن شيبان والثاني هو أوس بن عبدالله الربيعي (١١٦) .

فكيف تضبط هذه الحروف المشكلة ؟

كما تعرف الحروف المعجمة بالنقط ، يدعو عياض إلى ضبط الحروف المهمة لبيان إعمالها كيف ذلك ؟
على المصحح «أن يرسم ذلك الحرف المشكل مفرداً في حاشية الكتاب قبالة الحرف ، بإهماله أو نقطه أو ضبطه ، ليستبين أمره ، ويرتفع الإشكال عنه ، مما لعله يوهمه ما يقابله من الأسطر فوقه أو تحته من نقط غيره أو شكله ، لا سيما مع دقة الكتاب وضيق الأسطر ، فيرتفع بإفراده الإشكال . وكما نامره بنقط ما ينقط للبيان ، كذلك نامره بتبيين المهمل فجعل علامة الإهمال تحته ، فيجعل تحت الحاء حاء صغيرة ... وهو عمل أهل المشرق والأندلس» (١١٧) .

٦ - تصحيح الخطأ وصيانة النص

عندما يجد المحقق خطأ في نسخه ، لا ينبغي له أن يبادر إلى تصحيحه قبل أن يتبين له وجه الصواب فيه . وقد لاحظ عياض أن أكثر الأشياخ يحترمون النص ، وينقلون الرواية «كما وصلت إليهم وسمعوها ، ولا يغيرونها في كتبهم ... لكن أهل المعرفة منهم يُبَيِّنُون على خطئها ومنهم من يجسر على الإصلاح» (١١٨) .

ووجد عياض ممن جسروا على الإصلاح كثيراً ، القاضي أبا الوليد هشام الوقشي ، «فإنه لكثرة مطالعته وتفتنه ... وثقوب فهمه ، وحدة ذهنه ، جسر على الإصلاح كثيراً ، وربما تَبَّه على وجه الصواب ، لكنه ربما وهم وغلط في أشياء ... وربما كان الذي أصلحه صواباً ، وربما غلط فيه وأصلح الصواب بالخطأ» (١١٩) .

وعياض حين يَرُخَّص هذه الجسارة على الإصلاح ، يدعو إلى «حماية باب الإصلاح ... لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن ويتسلط عليه من لا يعلم» (١٢٠) فاللفظ قد يحرف فيغير معناه ، وقد يصاب بالتصحيح فيغير بسبب النقط ، وقد يدخل في النص ما ليس منه ، وقد ينقص منه ما يفضل به القارئ ، وأمام أمثال هذه العوائق التي تحول دون التحقق من النص دعا القاضي عياض أهل العلم إلى ضرورة التنبيه على الخطأ عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب ، وذلك حرصاً منه على سلامة النص وصيانتة . وقدم عياض الطريقة السليمة للأشياخ في التصحيح ، ورسماها في الخطوات الآتية :
- «يذكر اللفظ عند السماع كما وقع .

- وينبه عليه .

- ويذكر وجه صوابه أما من جهة العربية أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر .

- أو يقرأه على الصواب .

- ثم يقول : وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا ، أو من طريق فلان كذا ، وهو أولى ...

- أن ترد تلك اللفظة المغيرة صواباً في أحاديث أخرى

نقصت كلمة من الجملة أخلت بمعنى، أو بتر من الحديث ما لا يتم إلا به . . . أو بتقديم أو تأخير قلب مفهومه ونثر منظومه . . . (٣٥) .

في مثل هذه الحالات يوضع على اللفظ، أو مكان البتر أو الخلل، خط أول مثل الصاد، يسميه أهل التقيد «ضبة»، ويسمونه «قمرضاً» وكأنها صاد التصحيح كتبت بمدتها وحرقت حاؤها ليفرق بينها وبين ما صح لفظاً ومعنى . . . وكتب عليه هذا علامة على مرضه، ولثلا يرتاب في صحة روايته (٣٦) . إن وضع «الضبة» تنبيه للخلل الواقع في التعبير، وأمانة في نقل النص من مرضه حتى يستعيد صحة لفظه ومعناه .

ومجد عياضاً يدعو مرة أخرى ألا يتجاسر أحد على إصلاح المخطوط بغير علم، فقد يصبح عين الخطأ ما أصلحه. ويفهم مما سبق أن القاضي يوجب احترام رواية المخطوط، ويلزم أهل التحقيق بالتصحيح، والتضبيب والتمريض حتى يحافظ النص على أصالته الأولى.

لكن كيف تصلح المخطوطة إذا وقع فيها بتر أو نقص منها شيء؟

٨ - التخريج والإحقاق للنقص : الحواشي :

عقد القاضي باباً بهذا العنوان، حدد فيه الطريقة المتبعة في المغرب والأندلس، في تخريج الملحقات لما سقط في الأصول، فقد جرى العمل على «كتابة خط بموقع النص، صاعداً إلى تحت السطر الذي فوقه، ثم ينعطف إلى جهة التخريج في الحاشية انعطافاً يشير إليه، ثم يبدأ في الحاشية بالحق، مقابلاً للخط المنعطف بين السطرين، ويكون كتابها صاعداً إلى أعلى الورقة، حتى ينتهي للحق . . . ويكتب آخره صح . . . وبعضهم يكتب انتهى الحق» (٣٧) . المراد بالحق تخريج الساقط في الحواشي. ويريد القاضي بالحق ما يجيء بعد شيء يسبقه، والقاعدة المتبعة اليوم في وضع الحق أو الملحق، أن يوضع في الهامش، ما يمكن إحقاقه، إذا كان يحتمله، وألا يلحق

وأن ترقيم الحواشي في العصر الحديث وضع حداً لكل مشكلاتها، فإذا كانت الملحقات لما سقط في الأصول توضع في الحواشي على الصورة التي حددها عياض، فماذا يفعل المحقق إن أراد أن يوضح جانباً من جوانب النص كأن يشرح كلمة أو ينبه على خطأ؟

يقول عياض: «وأما كل ما يكتب في الطور والحواشي من تنبيه، أو تفسير، أو اختلاف ضبط، فلا يجب أن يخرج إليه، فإن ذلك يدخل اللبس ويحتسب من الأصل، ولا يخرج إلا لما هو من نفس الأصل» (٣٨) . فهو لا يريد في هذه الأحوال أن يوضع خط تخريج، حتى لا يحسب من الأصل وإنما يوضع خط التخريج لما هو من الأصل نفسه.

ولعل هذا ما حداً بالمحققين في العهود الحديثة أن يضعوا هامشين أحدهما للمقابلة والحق، والثاني لكل ما من شأنه أن يوضح النص. وأن وضع الهوامش في الأسفل أعطى للباحث التحكم في مساحة المكتوب.

هذا إذا حدث نقص في المتن، فكيف إذا وقعت فيه زيادة؟

٧ - الضرب والحك والشق والمحو :

إذا غلط الناسخ وزاد في كتابته شيئاً، فإن الزائد في الكلام لا يحى ولا يضرب عليه، ولا يطمس، أو يُكسَط بالسكين. وشيوخ الحديث كما يقول عياض «يكرهون حضور السكين مجلس السماع حتى لا يُشتر شيء . . . فيُحتاج إلى إحقاقه» (٣٩) .

فالإبقاء على النص مقروءاً يعطي للنص قيمته عند المقابلة. وعقد القاضي باباً «في التصحيح والتمريض والتضبيب» (٤٠) وضع فيه مجموعة قواعد للتصحيح منها: - أن يكتب القارئ «صح» على الحرف ليعرف أنه صحيح معنى ورواية.

- فإن كان اللفظ غير صحيح في اللسان: إما في إعرابه أو بيبانه، أو في اختلال من تصحيف أو تغيير، أو

في آخره . . . وقد يكتفى بمثل هذا بعلامة من ثبتت له فقط، أو بإثبات «لا» و «إلى» فقط .

- وأما ما هو خطأ محض فالتحقيق التام عليه أو حكه أولى (١١) .

وإذا تكرر الحرف وأريد الضرب على أحدهما، وجد القاضي من يبقّي على الأول، ويبطل الثاني، ومن يبقّي على أجودهما صورة، لكنه اختار أن ينظر إلى موقع الحرف في السطر:

- فإن تكرر الحرف في أول السطر مرتين يضرب على الثاني لثلاً يطمس أول السطر .

- وإن تكرر في آخر سطر وأول الذي بعده، يضرب على الأول الذي في آخر السطر .

- وإن وقعا جميعاً في آخر السطر، يضرب على الأول أيضاً؛ لأن ذلك من سلامة أوائل السطور .

ثم ماذا لو وقع التكرار في كلمتين؟

إذا تكرر المضاف أو المضاف إليه، وكذلك الصفة مع الموصوف وشبه هذا، فينبغي ألا يفصل بينهما في الخط، ويضرب بعدد التكرار من ذلك، كان أولاً أو آخراً فمراعاة هذا مضطر لفهم وربما أدخل الفصل بينهما بالضرب والاتصال إشكالاً وتوقفاً، فمراعاة المعاني والاحتياط لها أولى من مراعاة تحسين الصورة في الخط (١٢) .

والملاحظ هنا أن القاضي بقدر ما نجده يحرص على نقاء المخطوط ووضوحه، نراه يحرص كذلك على مراعاة المعاني، وما يضمن حسن الفهم .

بالكتاب بعد الفراغ منه، ورأى عياض «أن تتجه الكتابة في الحاشية من أسفل الورقة إلى أعلاها لثلا يبعد بعده نقصاً وإسقاطاً آخر، فإن كنا كتبنا الأول نازلًا إلى أسفل وجدنا الحاشية به ملأى فلم نجد حيث نخرجه» (١٣) .

ورأى أن يكون التخريج أبداً إلى جهة اليمين؛ لأنك إن خرجت إلى جهة الشمال ربما وجدت في السطر نفسه تخريجاً آخر فلا يمكن إخراجه أمامه (١٤) .

ووجد عياض أن الرامهرمزي، ومن وافقه من أهل المشرق، كانوا يكتبون في آخر اللحق الكلمة المتصلة به من الأم ليدل على انتظام الكلام فرفض عياض هذا الاختيار خوفاً من وقوع إشكال جديد، ورأى أن الصواب هو أن يتحقق التصحيح عند آخر تمام اللحق (١٥) .

وقد يكون ماعم بشره، وحكه من رواية، صحيحاً في رواية أخرى، كما يقول القاضي .

كيف يقع التنبيه على الزيادة، دون طمس للمكتوب؟

- أكثر الضابطين أن يوضع خط يختلط بالكلمة المضروب عليها، فيحدث «الضرب والشق» .

- ومنهم لا يخلط الخط بالكلمة ويشبه فوقها، لكنه يعطف طرف الخط على أول المبتل وأخره ليميزه من غيره .

- ومنهم من يحوّط على الكلام المضروب عليه بنصف دائرة .

- وربما اكتفى بوضع دائرة صغيرة على أول الكلام وآخره، وكأنها ترمز إلى الصفر لخلو الكلام منها .

- إذا كان الزائد كثيراً، كتب عليه «لا» في أوله و «إلى»

الخاتمة

الاهتداء للقواعد التي يقابلون بها بين النصوص المختلفة لتحقيق الرواية، والوصول بتلك النصوص إلى الدرجة القصوى من الصحة (١٦) . إذا كان يراد بالتحقيق العلمي للنص أن يقدم صحيحاً موثقاً واضحاً مضبوطاً؛ فإن عياضاً كانت تلك مقاصده في الإلزام وقد أشار إلى ذلك محقق الإلماع في المقدمة، فعذّر ما جاء في أبواب

لاشك أنني قدمت للإلماع من الإلماع عياض في تأدية النص القديم دقةً وتوثيقاً، وأنه قدم أصولاً تنفيذ في تحقيق النصوص بشكل أدق، كما تكشف عن تجربته الشخصية في التعامل مع المخطوطات . وكل من حاول التأريخ لعلم تحقيق النصوص عند العرب سيقول مع رمضان عبدالتواب «لقد سبق العرب علماء أوروبا، إلى

كتب الحكم المستنصر بالله خرجت إلى أهل * بيت المقابلة والنسخ * بقصره برسوم منها بعض ما ذكرناه» (١١٠) .
ويقول عن ضبط اختلاف الروايات : «ولأهل الأندلس فيه يد ليست لغيرهم ، وكان إمام وقتنا في بلادنا في هذا الشأن * الحافظ أبو علي الجياني * ، شيخنا ، رحمه الله ، من أتقن الناس بالكتب ، وأضبطهم لها ، وأقومهم لحروفها ، وأفرسهم ببيان شكل أسانيدنا ومتونها ، وأعانه على ذلك ما كان عنده من الأدب وإتقانه . . . وصحبته * للحافظ أبي عمر بن عبد البر * آخر أئمة الأندلس ، وأخذ عنه ، وتقيده عليه وكثرة مطالعته» (١١١) .
وأقول أخيراً ؛ إذا كانت مقدمة ابن الصلاح (٦٤٤هـ) قد صارت عمدة في علم مصطلح الحديث إلى يومنا هذا ؛ فإن إلما عياض ظل المهمل الأول لابن الصلاح . وإن المقالات التي أثبتنا للمحقق الكبير أحمد صقر في هوامش الإلما ، تؤكد بحق قوله إن كتاب الإلما كان معيناً لابن الصلاح ومن دار في فلك مقدمته في علم مصطلح الحديث .

الكتاب كلاماً جيداً يصلح أن يكون أساساً للنشر ، وما ساقه رمضان عبد التواب من جهود علماء العربية القدامى في التحقيق كان كتاب الإلما حاضراً يثل جهود رجال الحديث . في تدوين قواعد تحقيق النصوص ، وذلك في كتابه «منهاج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين» .
وإذا أردنا البحث عن أصالة صاحب الإلما ، فنجد أنه قد أفاد من جهود المشاركة ، وخاصة من الماهر مزي والحطيب البغدادي ، إلا أن جهود الغرب الإسلامي كانت ماثلة في الإلما ، كما أن تجربة عياض المحدث العالم كانت ماثلة في أبواب كتابه ؛ وهي تجربة واسعة وعميقة ، ومن أصداء تلك التجربة نجد أقواله :
- «أما تخريج للمحقق لما سقط من الأصول ، فأحسن وجوها ما استمر عليه العمل عندنا . . .
واختار أهل الصنعة من أهل أفقنا . . . وليس عندني . . .» (١١٢) .
- «وقد حدثني بعض من لقيته ممن يعتني بهذا الشأن ، أن

الهوامش

- ١- الإلما ، مقدمة المحقق (ط٢) : ١٠ - ١٤ (تحقيق : أحمد صقر) .
- ٢- الباعث الخشيت شرح اختصار علوم الحديث : ابن كثير . ت . أحمد محمد شاكر (مقدمة المحقق : ٦) .
- ٣- الإلما : ٤٣ .
- ٤- الإلما ، مقدمة المحقق ، ط ٢ ، ص ٢٢ .
- ٥- الإلما : ٧٩ .
- ٦- نفس : ١١٦ - ١١٧ .
- ٧- نفس : ١٢٠ .
- ٨- نفس : ١٤٩ .
- ٩- نفس : ١٣٥ .
- ١٠- نفس : ١٣٦ .
- ١١- نفس : ١٤١ .
- ١٢- نفس : ١٤١ .
- ١٣- الإلما : ١٦١ (ينظر باب المعارضة) في كتاب الماهر مزي : ٥٤٤ .
- ١٤- نفس : ١٤٢ .
- ١٥- نفس : ١٦٠ .
- ١٦- الباعث الخشيت ١٣١ .
- ١٧- الإلما : ١٥٨ - ١٥٩ .
- ١٨- نفس : ١٥٩ - ١٦٠ .
- ١٩- نفس : ١٩٢ .
- ٢٠- نفس : ١٨٩ .
- ٢١- نفس : ١٨٥ - ١٨٦ .
- ٢٢- نفس : ١٨٦ .
- ٢٣- نفس : ١٨٦ .
- ٢٤- نفس : ١٨٦ - ١٨٧ .
- ٢٥- نفس : ١٤٩ .
- ٢٦- للحدث الفاصل بين الراوي والواحي : ٦٠٨ .
- ٢٧- الإلما : ١٥٠ .
- ٢٨- نفس : ١٥٠ .
- ٢٩- نفس : ١٥٤ .
- ٣٠- نفس : ١٥٦ .
- ٣١- نفس : ١٥٧ .
- ٣٢- نفس : ١٦٤ .
- ٣٣- نفس : ١٧٠ .
- ٣٤- التصحيح كتابه «صح» على كلام صح رواية ، والتضبيب أو التمرير أن يد خط أوله مثل الصاد ، حرف ناقص على حرف ناقص إشعاراً بنقصه ومرغبه مع صحة نقله وروايته وتلك العلامة تسمى «ضبة» .
- ٣٥- الإلما : ١٦٦ .
- ٣٦- نفس : ١٦٦ - ١٦٧ .
- ٣٧- نفس : ١٦٢ .
- ٣٨- نفس : ١٦٣ .
- ٣٩- نفس : ١٦٣ .
- ٤٠- نفس : ١٦٣ .
- ٤١- نفس : ١٧١ .
- ٤٢- نفس : ١٧٢ .
- ٤٣- منهاج تحقيق التراث : ١٣ .
- ٤٤- الإلما : ١٦٢ - ١٦٣ .
- ٤٥- نفس : ١٦٥ .
- ٤٦- نفس : ١٩٢ - ١٩٣ .